



كلمة رئيس وفد المملكة العربية السعودية
معالي المهندس خالد بن عبدالعزيز الفالح
وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية

أمام الدورة الثانية والستين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية
فيينا - النمسا

خلال الفترة من ٧ إلى ١١ محرم ١٤٤٠ هـ
الموافقة للفترة من ١٧ إلى ٢١ سبتمبر ٢٠١٨ م

Statement of the Head of Delegation of
The Kingdom of Saudi Arabia

H.E. Khalid A. Al-Falih

Minister of Energy, Industry, and Mineral Resources

At the IAEA 62nd General Conference

Vienna; Austria

17-21 September 2018



بسم الله الرحمن الرحيم

معالي السيدة مارتا جياكوفافا؛ رئيسة المؤتمر العام،
سعادة السيدة ميري ألس هايورد؛ نائبة مدير عام الوكالة،
أصحاب المعالي والسعادة،
أيها الحضور الكرام،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسعدني أن أكون معكم اليوم في هذا الحدث الدولي المهم، الذي يجسد أهمية دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تعزيز التعاون التنظيمي والعلمي والتقني، وترسيخ استخدام التقنية النووية في الأغراض الآمنة والسلمية.

وأود، بدايةً، أن أنقل لكم تقدير قيادة المملكة العربية السعودية للجهود الطيبة التي تقوم بها الوكالة في هذه المجالات، بقيادة سعادة المدير العام السيد يوكيا أمانو، الذي ندعو له بالشفاء العاجل.

كما يطيب لي أن أهنئك، معالي الرئيسة، بانتخابك رئيسةً لهذه الدورة الثانية والستين للمؤتمر العام للوكالة، وأن أؤكد لك، وللحضور الكرام، أن الوفد السعودي يدعم ويُساند المساعي الرامية إلى نجاح هذا المؤتمر للخروج بأفضل النتائج.



معالي الرئيسة،

أيها الحضور الكرام،

على الرغم من أن المملكة العربية السعودية هي من أكبر المنتجين والمصدّرين للنفط عالمياً، إلا أنها حرصت، في إطار رؤيتها التنموية الوطنية الطموحة؛ "رؤية المملكة ٢٠٣٠"، ومن خلال البرامج التنفيذية لهذه الرؤية، على تنويع مصادر توليد الطاقة الكهربائية فيها؛ وذلك لمواكبة الطلب المتزايد على الكهرباء، الذي يعكس حاجة ماسة في المملكة، تتمثل في نمو الاستخدامات المنزلية، وخاصةً في التبريد، وفي الصناعات المتنامية، وفي تحلية المياه، وغيرها.

ولتفعيل هذه الرؤية الاستراتيجية، أطلقت المملكة برنامجين طموحين لتنويع مصادر الطاقة هما؛ برنامج الملك سلمان للطاقة المتجددة، والمشروع الوطني للطاقة الذرية، الذي تم إطلاقه في شهر يوليو من العام الماضي، والذي يهدف إلى ضم الطاقة الذرية إلى مزيج الطاقة المتنوع الذي بدأ يتكون في المملكة، وذلك للوصول إلى المزيج الأمثل الذي يخدم التنمية الشاملة والمستدامة في المملكة.

وقد رأت المملكة أن إدخال الطاقة الذرية إلى مزيج الطاقة في المملكة، يُعد خياراً استراتيجياً أساسياً لتطوير وتكامل قطاع طاقة مستدام، وصديق للبيئة، وعالي الفاعلية، يُمكن المملكة من استثمار جميع مواردها الطبيعية وقدراتها التنافسية العالية.



ويأتي إطلاق المشروع الوطني للطاقة الذرية، كما هي الحال مع موارد الطاقة الأخرى، تأكيداً، على حرص المملكة على خلق صناعة وطنية جديدة ذات بعد تقني عالٍ، تتوافق مع رؤية المملكة ٢٠٣٠، وتُسهّم في تنويع الاقتصاد، وتوفير بيئة استثمارية خصبة وجذّابة، وتوليد فرص عمل جديدة، بالإضافة إلى تطوير الكفاءات الوطنية.

أيها الحضور الكرام،

إدراكاً من المملكة لأهمية وحساسية استخدام الطاقة الذرية من جوانب عدة، فإنها تقوم بتنفيذ مشروعها الوطني للطاقة الذرية بما يتوافق مع جميع المعاهدات والاتفاقات الدولية، وبما يتطابق مع أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال، واتباع أعلى معايير الأمان والسلامة والشفافية.

وفي هذا الصدد، تتعاون المملكة، تعاوناً وثيقاً وشفافاً، مع الوكالة، ومع العديد من الدول والجهات ذات الخبرة في المجال النووي، للاستفادة من خبراتها وتجاربها في تنفيذ مكونات هذا المشروع، وضمان نجاحه، وبما يُحقق الأهداف التي اقتضتها المعاهدات والاتفاقات الدولية، ويخدم مصالح المملكة الاستراتيجية.

ولهذا، التزمت المملكة بجميع المعاهدات والاتفاقات الدولية، المتعلقة بالشأن النووي، والتي دخلت طرفاً فيها. كما أبرمت عدداً من الاتفاقات الثنائية، مع العديد من الدول، للتعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

وداخلياً، أنشأت المملكة الأجهزة، وسنت التشريعات اللازمة لتنفيذ المشروع وإدارة مكوناته، حيث أصدرت، خلال عام ٢٠١٨م، الوثيقة الرسمية للسياسة الوطنية للمشروع الوطني للطاقة الذرية، ونظام الرقابة على الاستخدامات النووية والإشعاعية، ونظام المسؤولية المدنية عن الأضرار النووية، وذلك لتشكيل إطار قانوني ومؤسسي يُنظّم قطاع الطاقة الذرية في المملكة.

كما أعلنت المملكة عن إنشاء هيئة الرقابة النووية والإشعاعية، لتكون جهةً رقابيةً مستقلة تقوم بدورها الرقابي الدقيق على أعمال التنفيذ، والتأكد من تطبيق الأنظمة ذات العلاقة، وذلك بهدف التحقق من حماية الإنسان والبيئة، وضمان أعلى مستويات السلامة التشغيلية.

ولم يقتصر تطوير المشروع الوطني للطاقة الذرية في المملكة على تلك التشريعات، بل تشهد المملكة تطوراً متسارعاً لجميع مكونات البرنامج، حيث يجري العمل، الآن، على دراسة الخصائص التفصيلية للمواقع المرشحة لبناء محطة نووية فيها، وذلك لضمان توافق المواقع المختارة مع المعايير الوطنية والدولية للسلامة وحماية البيئة. وسوف تشرع المملكة، قريباً، في إجراء التصميم الهندسية لبناء أول محطة مفاعلات نووية كبيرة، بالتعاون مع أكبر موردي التقنية النووية عالمياً.

وبالإضافة إلى هذا كله، يتم الآن إجراء دراسات تعدينية استكشافية لليورانيوم في المملكة، وذلك في إطار جهود المملكة التنموية الرامية إلى تعزيز الاستفادة من الثروات والموارد المعدنية الوطنية بشكل متكامل.

وحرصاً من المملكة على التحقق من تكامل وفاعلية خطواتها التنفيذية في مشروعها الوطني، استقبلت المملكة، في يوليو الماضي، بعثة الوكالة المعنية بمهمة الاستعراض المتكامل للبنية الأساس النووية في المملكة (INIR Mission)، للاستفادة من خبرات الوكالة في تنفيذ المشروع، وتقييم مستوى التقدم المُحرز في تهيئة البنية التحتية للطاقة النووية في المملكة.

معالي الرئيسة،
أيها الحضور الكرام،

إن موقف المملكة الاستراتيجي والثابت، في موضوع الاستخدام السلمي للطاقة النووية، قائم على مبدأ المحافظة على التوازن بين التزامات الدول تجاه قضايا منع انتشار الأسلحة النووية وتحقيق الأمن النووي، من جانب، وبين حقوقها في الاستفادة من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وثرواتها الطبيعية من جانب آخر.

وفي هذا المجال، تؤكد المملكة على أهمية التزام الدول بمعاهدة منع الانتشار بركائزها الأساسية، التي تدعو إلى نزع السلاح النووي، وإلى تعهد الدول النووية بتقديم تقنياتها للاستخدامات السلمية للدول الأطراف في المعاهدة والملتزمة بها.

كما تؤيد المملكة المبادرات الإيجابية الداعية لخلق مناطق جغرافية خالية من الأسلحة النووية، وتجدد دعوتها للعمل، مع المجتمع الدولي، على جعل منطقة الشرق الأوسط، كلها، منطقة خالية من هذه الأسلحة.

وفي هذا الصدد، تؤكد المملكة، من خلال هذا المحفل، أن المجتمع الدولي مطالب باتخاذ موقف أكثر صرامة، وأكثر شفافية أيضاً، ضد كل ما يهدد الأمن والسلم الإقليميين والدوليين، بصفة عامة، وضد جمهورية إيران، بصفة خاصة، لما ظهر من جهودها المقلقة لبناء قدراتها النووية، تزامناً مع، تنامي مشروعاتها التخريبية وممارساتها العدوانية ضد دول المنطقة، ودعمها الكبير والمستمر للمنظمات الإرهابية، الذي يظهر، على سبيل المثال لا الحصر، في تزويدها لهذه المنظمات بنوعيات استراتيجية من الأسلحة تُعد أحد مكونات القدرات النووية العسكرية.



معالي الرئيسة،

أيها الحضور الكرام،

تطالب المملكة بتحقيق أعلى مستويات الشفافية فيما يتعلق بجوانب سلامة المحطات النووية، وفي هذا الشأن، فإن معايير السلامة لمحطة (بوشهر) الإيرانية تمثل مصدر قلقٍ كبيرٍ في المنطقة، نظراً لموقعها النشط زلزالياً، خاصةً إذا ما أضفنا أن هذه المحطة، من حيث المسافة، أقرب إلى بعض المدن في دول الخليج منها إلى عاصمة إيران نفسها.

ومن هذا المنطلق، فإننا نرى أن الوكالة، والدول الفاعلة في الجانب التقني النووي، مطالبون، بشكل عاجل وحيوي، بتقييم مخاطر الوضع الحالي لمحطة (بوشهر) النووية الإيرانية، والتحقق من سلامته، والأضرار التي قد تنتج عن أي تسربات إشعاعية قد تحدث جراء الزلازل المتكررة التي تتعرض لها منطقة بوشهر، والتي قد تسبب كارثة إنسانية وبيئية في منطقة الخليج العربي. هذا فضلاً عما قد يترتب على مثل هذه الحوادث من تأثير سلبي على مصداقية وعمق الثقة في التقنية النووية التي تحتاجها البشرية.



معالي الرئيسة،

أيها الحضور الكرام،

أود أن أختتم كلمتي هذه بالتشديد على أن المملكة العربية السعودية تعيد تأكيد التزامها بجميع المعاهدات والاتفاقات التي تحكم استخدام الطاقة النووية وتبادل تقنياتها، وتجدد دعمها المبدئي والمادي والمعنوي للوكالة، وذلك بهدف تسخير الطاقة النووية لخدمة البشرية، وتجنب وضع البشرية في مرمى خطر الاستخدامات العدوانية وغير الآمنة لهذه الطاقة الحيوية.

والمملكة، في هذا، تدعو المجتمع الدولي إلى التعاون الإيجابي في تطوير التقنية النووية، والتصدي، بشكل حازم، لجميع محاولات الاستخدام غير السلمي وغير الآمن للطاقة النووية.

أشكر لكم حسن استماعكم، وآمل أن تُكفل أعمال هذا المؤتمر بالتوفيق والنجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،